



سلطنة عمان

كلية العلوم الشرعية

عود الضمير وأثره في الاختلاف الفقهي

(حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية أنموذجاً)

بحث تخرج مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في الشريعة تخصص / الفقه وأصوله

إعداد الطالب:

أحمد بن سيف بن حمود المقيمي

20191020

إشراف:

الدكتور محمد عمر حسن الخلف

العام الجامعي

1444 هـ / 2022 م.



سلطنة عمان

كلية العلوم الشرعية

عود الضمير وأثره في الاختلاف الفقهي

(حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية أنموذجاً)

بحث تخرج مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في الشريعة تخصص / الفقه وأصوله

إعداد الطالب:

أحمد بن سيف بن حمود المقيمي

20191020

العام الجامعي

1444 هـ / 2022 م.

©

الإهداء

إلى من تفيأت ظلّ حنانيهما، وحلقتُ في فضاءات هذا العالم بجناحيهما،

سكبا عليّ خالص دعواتهما؛ فأزهرت أيامي وأينعت

أمي وأبي.

إلى من تزاхمت الفضائل والخيرات ببابه، وتشعشت أنوار الإخلاص في سطور كتابه،

قابل تقصيري في حقّه بعفوه وإحسانه

أبي وشيخي المربي حمود بن حميد الصوافي.

إلى الروح الدافئة التي سكنتُ إليها؛ فنما الحبُّ والصفاء،

بهجة العمر وأنسه

زوجتي.

إلى أنفاسكم العطرة جميعًا أهدي هذا البحث

الشكر والتقدير

أحمد الله على فضله وآلائه، وفيوض نواله، وجزيل عطائه، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه،

أمّا بعد،

فإنّي في هذا المقام أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل: محمد عمر الخلف على إشرافه على بحثي، وعلى ملحوظاته القيّمة التي أنارت صفحات هذا البحث المبارك، وأضاءت عتمته، فما وهج إلا من مشكاة قنديله وتوجيهه، فجزاه الله عنيّ خير الجزاء، كذلك لا أنسى أن أزجي تحايا الشكر والعرفان لهذا الصرح المبارك بمن فيه من المشايخ الفضلاء، والأساتذة الأعزاء، الذين ما فتئوا يغرسون في قلوبنا أصدق الحبّ وخالص المودّة، فما بهجة الأيام إلا برؤيتهم، وما عطرُ الأنسام إلا من أنفاسهم، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء، وهل سأنسى الأصدقاء والأصحاب، والخلائ والأحباب؟! لا وألف لا

وأقول:

هل كواكم كما كواني الفراق؟! ... ففؤادي تلهّب واحترق

وفؤادي إذا ذكرتُ صحابي ... تتلقاه رعدة واشتياق

فكأنيّ بذوي الجراحات قدس ... وكأنيّ بذوي الدموع العراق

تعهد

أتعهد أنا الطالب: أحمد بن سيف بن حمود المقيمي الرقم الجامعي: ٢٠١٩١٠٢٠

بأن بحثي المقدم إلى المناقشة، جهد فردي، ولم أنتحل فيه شيئاً من بحوث الآخرين.

وكل ما استفدته، ودوّنته، كان وفق آداب البحث وقوانينه، من الاجتهاد، والنزاهة، والأمانة العلميّة،

وسائر الضوابط المنصوص عليها.

وأتحمل المسؤولية التامة في حالة ثبوت خلاف ذلك.

والله على ما أقول شهيد.

التوقيع:

التاريخ: ١٧ / شوال / ١٤٤٤ هـ — ٢٠٢٣ / ٥ / ٨ م

ملخص البحث

عنوان البحث: عود الضمير وأثره في الاختلاف الفقهي (حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية أنموذجًا).

اسم الباحث: أحمد بن سيف بن حمود المقيمي.

إشراف الدكتور: محمد عمر حسن الخلف.

العام الأكاديمي: ١٤٤٤ هـ _ ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يتحدث البحث عن عود الضمير وأثر الاختلاف فيه في الاختلاف في توجيه الحكم الفقهي عند الفقهاء، وهذه المسألة من أهم الأسباب التي جعلت الفقهاء يختلفون في بعض الفروع الفقهية، فتناول البحث أصل المسألة، وآراء النحاة في مرجع الضمير، وأبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين، وأخيرًا مثلت بتطبيق فقهي لأثر من آثار الاختلاف في هذه المسألة، وكان التطبيق _حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية_، وقد تبين لي أنهم يقولون بنجاسة الخنزير.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمدُ لله ذي الصفاتِ العليّة، والألطفِ الخفيّة، والهباتِ السخيّة، جعلَ العلمَ فضاءً واسعاً،
رحباً شاسعاً، تسبحُ الأممُ العظيمةُ في أفلاكِه، وتحلّقُ الهممُ العاليةُ في سماواتِه، قبسَ العلماءُ من قبسِه
جذوةً فأناروا بها الآفاق، واغترفوا من مَعينِه غرّةً، فروّوا البحار والأعماق، فكانَ لهم شرفاً، وأي
شرف؟! ورفعةً، وأي رفعة؟! فهم مصابيحُ الدجى، وغيثُ الأرض والتّدى، ما نزلوا بجذبٍ إلا
أخصب، ولا فقرٍ إلا أعشب.

والصلاة والسلامُ على من أشرقتِ الأرضُ بنوره، وانحملتِ السماءُ بِشراً بقُدومِه، صاحبِ
المقامِ المحمود، والحوضِ المورود، ما اكتملتِ الأخلاقُ إلا ببعثته، وما اشتاقتِ الأرواحُ إلا لرؤيته،
أعظمُ الخلقِ حُلُقاً، وأصدقهم عملاً ورفقاً، صَلَّى اللهُ عليه وسلم صلاةً يكثر تكرارها، وتتدفق في
الآفاقِ أسرارها، وعلى آله وصحبه الأتقياء، البررة الأوفياء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المعاد.

أمّا بعد،

فخيرُ الكلام ما طرفت معانيه، وشرفت مبانيه، والتدّت آذان سامعيه، فكيف بالقرآن؟! وقد
حوى جواهر البيان، وتلألأت فيه عقود الجمان، أخرجس أرباب الفصاحة والتبيين؛ فعجزوا أن يأتوا

بمثله، كيف لا؟! وهو المنهل الصافي، والمورد الشافي، تتدفق فيه البلاغة تدفقاً، وتترقق في عينيه المعاني والأسرار ترققاً، ما قصده الظامئ إلا ارتوى، وما أمّه المرتاب إلا اهتدى، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: ٤٢). اقتضت حكمة الله _ سبحانه وتعالى _ أن يكون القرآن الكريم منبعاً للأحكام الشرعية، ومصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

نزل بلسان عربي مبين، فنالت اللغة العربية بذلك شرفاً، وأعظم به من شرف، وتبوأ منزلة، وأكرم بها من منزلة؛ فلذلك كانت هناك علاقة تجانس وتكامل بين دراسة علوم اللغة العربية، وبين دراسة الفقه الإسلامي؛ لما بينهما من روابط وثيقة؛ فالفقيه والأصولي لا يستغنيان أبداً عن علوم اللغة العربية من نحو، وصرف، وبلاغة، وغيرها، ولوجود هذه العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية، وبين الفقه الذي يستقي أحكامه من القرآن، وغيره من الأدلة الأصلية والتبعية، كانت بعض الأحكام الشرعية متفرعة عن خلاف في قواعد نحوية، ومن هذه القواعد التي حصل فيها الخلاف "عود الضمير ومرجعه"، فهي من أهم الأسباب التي جعلت الفقهاء يختلفون في بعض الأحكام الشرعية بناء على اختلافهم في هذه القاعدة، وقد راودتني فكرة استخراج بعض التطبيقات الفقهية من آيات القرآن الكريم التي يعود أصل الخلاف فيها إلى مسألة عود الضمير، ولكن لضيق الوقت اقتصر على تطبيق واحد، وهو "مسألة حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية"؛ لبيان أثر مسألة عود الضمير في الفروع الفقهية من باب التمثيل لا الحصر، وبالله التوفيق.

أهمية البحث:

إن مسألة عود الضمير، واختلاف العلماء فيها، من أهم أسباب الخلاف الفقهي، ومع أهميتها، وعظم تأثيرها، وانعكاسها على الأحكام الفقهية إلا أنني لم أجد من طلاب العلم الشرعي من أفرد بحثاً فيها ذاكراً رأي الإباضية في ذلك، وجدتُ جملة من الفقهاء والأصوليين والمفسرين يشيرون إلى ذلك في كتبهم عرضاً في مواضع يتطلبها الحديث عن عود الضمير؛ ومن ثم وجدتُ ذلك سبيلاً لبحث هذه المسألة وعلاقتها بالجانب الفقهي، وذلك لوجود تطبيقات كثيرة مبثوثة في طوايا الكتب الفقهية الإباضية، وهي بحاجة إلى جمع وتحرير، وتوثيق وتأصيل، ومن هذه التطبيقات "حكم نجاسة الخنزير".

أسباب اختيار البحث:

أجمل أهم الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع في الآتي:

- ارتباطي بعلوم اللغة العربية والعلوم الشرعية، ورغبتني في إقامة دراسة بينية بينهما، تلك التي تنادي بها الدراسات الحديثة، ومحاولة سبر أغوارهما، واستخراج الدرر من مكنوناهما، وتوظيف هذا العلم لكشف أسرار القرآن الكريم، وبيان أحكامه الفقهية ممثلة في تتبع آيات الأحكام وعلاقة اللغة بالاستنباط الفقهي.

- مسألة عود الضمير من المسائل التي تشعب فيها الخلاف عند أهل اللغة والتفسير، وهذا

الخلافاً جعلني أبحث عن آثاره من ناحية فقهية، تبين جهود الفقهاء الإباضية في الربط بين علوم اللغة والتفسير والفقه.

- لم أجد من طلاب العلم من بحث هذه المسألة عند الإباضية، وأفرد لها بحثاً يتناول أثر عود الضمير في الفروع الفقهية عند الإباضية رغم أهمية هذا الموضوع، وكثرة تناوله في كتبهم.

الدراسات السابقة:

١. بحث (اختلاف عود الضمير في القرآن الكريم وأثره في الحكم الفقهي)، إعداد:

الدكتور محمد عبد الرزاق خضر (المدرس بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة

أسيوط)، نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة أسيوط (العدد السابع عشر/ يناير - ٢٠٢١م).

جاء البحث في ٣٠ صفحة، تناول فيه أثر الاختلاف في عود الضمير في العبادات

والمعاملات، إلا أنه لم يقدم لبحثه مقدمة تبين أصل الاختلاف وهي مسألة عود الضمير، ولم يعرض

كلام النحاة ولا المفسرين في هذه المسألة، وتتمثل إضافتي عليه في ذكر آراء الإباضية في الفروع

الفقهية الناتجة عن الاختلاف في هذه المسألة.

٢. بحث (عود الضمير وأثره في توجيه أحكام الفقه الإسلامي، دراسة نظرية

تطبيقية)، إعداد: الدكتور إبراهيم سليمان أحمد حيدرة (أستاذ الفقه وأصوله المشارك بجامعة

إب)، نشر في مجلة العلوم الإسلامية الدولية، جامعة المدينة العالمية (المجلد ٤، العدد ٣، سبتمبر

٢٠٢٠م). جاء البحث في ٣٢ صفحة، تناول فيه مسألة عود الضمير وأثر الاختلاف في توجيه

الأحكام الفقهية، وذكر تطبيقين من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧٩)

﴿الواقعة: ٧٩﴾، وقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ (المائدة: ٩٦)، وتطبيقاً

من السنة النبوية (حديث في تحريم بيع الميتة والانتفاع بها)، بحث شامل ودقيق، تناول المسألة من

أصلها، فتطرق إلى قواعد عود الضمير عند النحاة والمفسرين، ثم إن ذكره لهذين التطبيقين من

القرآن أراد من باب التمثيل وإلا فالتطبيقات على هذه المسألة كثيرة، وتتمثل إضافتي عليه في

ذكر آراء الإباضية في الفروع الفقهية.

إشكالية البحث:

وردت في بعض آيات أحكام القرآن الكريم ضمائر اختلفت في عودها ومرجعها؛ لاحتماها

أكثر من مرجع، وبناء على هذا الخلاف اختلف الفقهاء في بعض الأحكام والفروع الفقهية، والبحث

يتعرض لأصل هذه المسألة، والخلاف الوارد فيها، ومعرفة أصل كل رأي من الآراء، وأثره في مسألة

حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية _أموذجاً_.

أسئلة البحث:

١. هل يعود الضمير في اللغة العربية دائماً إلى أقرب مذكور؟

٢. كيف نرجح عند تعارض قاعدتين من قواعد عود الضمير في القرآن الكريم؟

٣. ما أثر الخلاف في مسألة عود الضمير في الأحكام الفقهية؟

٤. ما رأي الفقهاء والأصوليين والمفسرين في مسألة عود الضمير، وكيف توجه الأحكام

بناء على الخلاف في المسألة؟

٥. هل عين الخنزير نجسة، أو أنّ النجس منه هو اللحم فقط؟ وما رأي الإباضية في

ذلك؟

أهداف البحث:

١. معرفة أهم قواعد عود الضمير عند النحاة، والمفسرين، والفقهاء.

٢. معرفة الأثر المترتب على الخلاف في مسألة عود الضمير في حكم نجاسة الخنزير.

٣. استخراج بعض التطبيقات الفقهية المترتبة على الخلاف في مسألة عود الضمير.

٤. التعرف على آراء فقهاء الإباضية في الفروع الفقهية المنبئية على الخلاف في أصل

المسألة وهي عود الضمير.

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته في البحث: المنهج الاستقرائي؛ فتنبعتُ من خلاله المادة العلمية من

خلال استقراء كلام الفقهاء، والأصوليين، وأهل اللغة والتفسير، والمنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال

وصف ما وجدته وتحليله، والمنهج الاستدلالي من خلال دراسة آيات الأحكام دراسة استدلال

وتحليل، وكذلك المنهج المقارن: من خلال المقارنة بين آراء اللغويين والفقهاء والمفسرين.

حدود البحث:

اقتصر البحث على بحث مسألة "عود الضمير وأثره في الخلاف الفقهي"، ومثلتُ للأثر الفقهي، بتطبيق فقهي واحد فقط، وهو مسألة نجاسة الخنزير _عند الإباضية_، وليس مرادي من ذلك إلا أن أسلط الضوء على مدى ارتباط اللغة العربية عمومًا، والنحو خصوصًا بكثير من التفرعات الفقهية، ومنها مسألة الاختلاف في عود الضمير، وقد وجدت تطبيقات كثيرة في ذلك، وقد تتبعتها فرأيتها تزيد على اثني عشر تطبيقًا، لكنّ البحث أضيق من أن يستوعبها، فاقترعت على ما اقتضت عليه ذاكرًا رأي الإباضية من باب التمثيل لا الاستيعاب، وذكرت مسألة نجاسة الخنزير خصوصًا؛ لأنّ مسألة عود الضمير بارزة فيها، ولتباين آراء فقهاء الإباضية في مرجع الضمير.

خطة البحث:

تنقسم خطة البحث إلى مقدمة احتوت على (أهمية البحث، وأسباب اختياره، وإشكاليته، وأهدافه، والمنهج والخطة، وتمهيد _يوضّح أهم المصطلحات التي ذكرت في عنوان البحث_)، وخاتمة، بينهما فصلان قسمتهما على هذا النحو:

الفصل الأول: الضمير وقواعد عوده عند النحاة والمفسرين، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الضمير عند النحاة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الضمير، وأنواعه وأقسامه.

الفرع الأول: تعريف الضمير.

الفرع الثاني: أقسام الضمير، وأنواعه.

المطلب الثاني: عود الضمير وآراء النحاة فيه.

المبحث الثاني: أبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قاعدة: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.

المطلب الثاني: قاعدة: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.

المطلب الثالث: قاعدة: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.

الفصل الثاني: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير، وأثره في حكم نجاسة الخنزير عند

الإباضية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم التعارض.

الفرع الأول: مفهوم التعارض لغةً.

الفرع الثاني: مفهوم التعارض اصطلاحًا.

المطلب الثاني: مفهوم الترجيح.

الفرع الأول: مفهوم الترجيح لغةً.

الفرع الثاني: مفهوم الترجيح اصطلاحًا.

المبحث الثاني: أثر الاختلاف في عود الضمير في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: الاختلاف في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية.

المطلب الثاني: رأي الباحث.

خاتمة: تَضَمَّنَتْ خلاصة البحث، وأهم النتائج والتوصيات.

أحمد بن سيف بن حمود المقيمي

يوم السبت بتاريخ ٢٤ / رمضان / ١٤٤٤ هـ

١٥ / ٤ / ٢٠٢٣ م

مسقط / بوشر / الأنصب (المرحلة الخامسة)

تمهيد:

بادئ ذي بدء يحسن بي أن أعرف المصطلحات الواردة في عنوان البحث:

أولاً: عَوْدُ الضمير: العَوْدُ هو مصدر عاد يعود، عَوْدًا وعودَةً، وهو الرجوع، تقول: عاد المسافر من سفره، أي: رجع، وتقول: عادت المياه إلى مجاريها، أي: رجعت لجريانها، وعَوْدُ التائب إلى ربه محمود، أي: رجوعه إلى ربه.

جاء في تاج العروس ما نصّه: "العَوْدُ: الرُّجُوعُ، كالعَوْدَةِ، عَادَ إِلَيْهِ يَعُودُ عَوْدَةً وَعَوْدًا: رَجَعَ وَقَالُوا: عَادَ إِلَى الشَّيْءِ، وَعَادَ لَهُ، وَعَادَ فِيهِ، بِمَعْنَى. وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ اسْتِعْمَالِهِ بِفِي وَغَيْرِهَا. قَالَه شَيْخُنَا. وَفِي الْمَثَلِ: (العَوْدُ أَحْمَد)." (١)

وجاء في الصحاح ما نصّه: "عَادَ إِلَيْهِ يَعُودُ عَوْدَةً وَعَوْدًا: رَجَعَ. وَفِي الْمَثَلِ: العَوْدُ أَحْمَد." (٢)

وفي جمهرة اللغة: "والعَوْدُ: مصدر عَادَ يعود عَوْدًا، أي رَجَعَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: رَجَعَ فَلَانٌ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ. وَعُدْتُ الْمَرِيضَ أَعُوْدَهُ عَوْدًا وُعِيَادَةً، وَهَذِهِ الْيَاءُ مَقْلُوبَةٌ عَنِ الْوَاوِ. وَفَعَلْتُ ذَلِكَ عَوْدًا عَلَى

(١) الزَّيْدِي، مُحَمَّدٌ مَرْتَضَى الْحُسَيْنِي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، د. ط. (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١ م)، ج ٨، ص ٤٣٢: مادة "ع و د".

(٢) الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤. (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م)، ج ٢، ص ٥١٣: مادة "ع و د".

بَدء." (١)

والضمير: سيأتي بيان تعريفه لاحقاً في المبحث الأول.

الذي أريد بيانه هنا أنّ (عودَ الضمير) من باب إضافة المصدر إلى فاعله، والمقصود به رجوع الضمير وعوده، فالضمائر في اللغة العربية لا بد أن ترجع لمتقدم عنها يسمى مفسّراً، مثال ذلك: جاء محمدٌ فأكرمته، فالتاء والهاء في (أكرمته) ضمائر، ولكن كلّ منهما يعود إلى شيء مختلف، فالتاء: تعود إلى المتكلم (المكرم)، والهاء: تعود إلى (المكرم)، وهو محمد، وقد وُضعت هذه الضمائر اختصاراً ومنعاً للتكرار، وهذا مما يحسب للغة العربية.

وفي المثال السابق كان رجوع الضمير لا يحتمل إلا مرجعاً واحداً، وهو واضح من السياق؛ فلا إشكال في ذلك، لكن ورد في كلام العرب ما يحتمل رجوع الضمير إلى أكثر من مرجع؛ فلذلك كانت هناك قواعد تضبط هذا الضمير ورجوعه، فمثال ما يحدث فيه اللبس ويحتمل أكثر من مرجع، تقول: جاء محمد وخالدٌ فأكرمته، فالمكرم هنا هل هو خالد أو محمد؟ يحتمل أن يكون خالدًا، ويحتمل أن يكون محمدًا، وقد ورد مثل هذا في القرآن كثيراً، وهو محل بحثي، وهو ما يعبر عنه الأصوليون بالمجمل لاحتماله أكثر من احتمال، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً _إن شاء الله_.

(١) الأزدي، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط ١. (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ج ٢، ص ٦٦٦: مادة "ع و د".

ثانيًا: أثره: "والأثر بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف. وسُننُ النبي

صلى الله عليه وسلم: آثَرُهُ."¹

جاء في كتاب التوقيف على مهمات التعاريف: "الأثر: حصول ما يدل على وجود الشيء

والنتيجة."²

إذن هل للاختلاف في مرجع الضمير أثر؟ الجواب: نعم، له أثر في عدة جوانب، من أهمها

الجانب الفقهي، وأعني بالأثر هنا: المعنى المجازي، وهو أن يترك الضمير في سياق الكلام معنى مختلفا،

لولا وجوده في السياق ما تبادر ذلك المعنى لذهن المتلقي، فلو قال قائل: دخل عمر وسعيد فأكرمته،

فرجوع الضمير إلى عمر يجعل المعنى مختلفًا تمامًا عما إذا رجع الضمير إلى سعيد، وهكذا يحدث في

كلّ سياق يحتمل رجوع الضمير فيه إلى أكثر من مرجع.

ثالثًا: الاختلاف: ضدُّ الاتِّفَاق. وقد اختلفَ يُخْتَلَفُ، فهو مُخْتَلَفٌ.³

رابعًا: الفقهي: نسبة إلى الفقه، والفقه في اللغة: يطلق على معنيين: مطلق الفهم، وفهم ما

(¹) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٧٥: مادة "أ ث ر".

(²) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط ١. (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ص ٣٨.

(³) انظر: ابن المبرد، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، تحقيق: رضوان مختار بن غربية، ط ١. (جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع، ١٤١١هـ)، ج ٢، ص ١٨٤.

فيه غموض وخفاء.^(١)

وفي الاصطلاح: عُرِّف: "هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية"^(٢).

خامساً: الخنزير: بكسر الخاء، ويجمع على خنازير، وهو حيوان يشترك بين البهيمية والسبعية، فله من البهيمية الظلف، وأكل العشب والعلف، وله من السبعية الناب، وأكل الجيف، ويكتنّى بأبي جهم وأبي زرعة، وغيرها من الكنى.^(٣)

سادساً: الإباضية: بكسر الهمزة وفتحها، والكسر أصحّ، وهو مذهب من مذاهب الأمة الإسلامية، وهو أولها ظهوراً ونشأة.^(٤)

(١) انظر: الجوهرى، الصحاح تاج العلوم وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٤٣: مادة "ف ق هـ".

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط ١. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ص ١٦٨.

(٣) انظر: الدميري، أبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى (ت ٨٠٨هـ)، حياة الحيوان الكبرى، ط ٢. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ج ١، ص ٤٢٤.

(٤) مؤسسها الإمام جابر بن زيد (ت: ٩٣هـ)، ونسبوا إلى عبد الله بن إباح (ت: ٨٣هـ)، من باب السياسة لا غير. (انظر: — النامي، عمرو خليفة، دراسات عن الإباضية، تحقيق: محمد صالح ناصر، ومصطفى باجو، د. ط. مسقط: مطابع النهضة، د. ت، ص ٤٣ وما بعدها.

— السعدي، فهد بن علي، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية، ط. مسقط: الجيل الواعد، ١٤٢٨ هـ — ٢٠١٦ م، ج ١، ص ٩٣).

الفصل الأول: الضمير وقواعد عوده عند النحاة والمفسرين.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الضمير عند النحاة.

المبحث الثاني: أبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين.

الفصل الأول: الضمير وقواعد عوده عند النحاة والمفسرين.

سيكون الحديث في هذا الفصل عن الضمير (تعريفه، وأنواعه، وأقسامه)، ومرجع الضمير (شروطه، وضوابط عوده عند النحاة)، ثم سأعرج على أهم قواعد عود الضمير عند النحاة والمفسرين؛ لما يترتب على هذه القواعد توجيه الحكم الفقهي.

المبحث الأول: الضمير عند النحاة.

الضمير من المباحث المهمة التي اعتنى بها النحاة؛ فأفردوا للحديث عنه باباً، فأسهبوا وأطنبوا في الحديث عنه، وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن الضمير (تعريفه، وأنواعه، وأقسامه)، وعود الضمير (ضوابطه، وشروطه).

المطلب الأول: تعريف الضمير، وأنواعه وأقسامه.

الفرع الأول: تعريف الضمير:

الضمير في اللغة: بمعنى الضمور والخفاء، "وأضمرت في نفسي شيئاً. والاسم الضمير، والجمع

الضمائر. والمضمر: الموضع، والمفعول." (١)

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٧٧: مادة "ض م ر".

وفي اصطلاح النحاة: "هو ما دل وضعاً على متكلم، أو مخاطب، أو غائب."^(١)

وبعضهم _ أعني النحاة _ يعبر بالمضمر عن الضمير، والضمير بالمضمر بمعنى واحد كما نصّ على ذلك ابن هشام^(٢)، وإذا نظرنا إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي نجد رابطاً بينهما، فالضمير في النحو غالباً ما يستتر، ففيه معنى الضمور والخفاء، والغموض والإبهام.

عرّفه ابن هشام: "المضمر والضمير، اسمان لما وضع لمتكلم كأننا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن."^(٣)

إذن يسمى ضميراً ومضمراً، والكوفيّون يسمونه الكناية والمكتّى، نصّ على ذلك ابن هشام في شرح شذور الذهب.^(٤)

(١) الفاكهي، عبد الله بن أحمد (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميّري، ط ٢. (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤ هـ)، ص ١٣٩.

(٢) هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)، من مؤلفاته، قطر الندى وشرحه، وشذور الذهب وشرحه، وأوضح المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب. (انظر: السيوطي، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م، ج ٢، ص ٦١).

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د. ط. (د. م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت)، ج ١، ص ٩٩.

(٤) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١ هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د. ط. (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع، د. ت)، ص ١٧٥.

ووضع هذا الضمير للاختصار، قال السيوطي^(١): " وَأَصْلُ وَضْعِ الضَّمِيرِ لِلإِخْتِصَارِ، وَلِهَذَا

قَامَ قَوْلُهُ: "أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا" مَقَامَ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ كَلِمَةً لَوْ أَتَى بِهَا مُظْهِرَةً." ^(٢)

الفرع الثاني: أقسام الضمير، وأنواعه^(٣):

هناك تقسيمات عدة للضمير بحسب اعتباراته:

باعتبار الغيبة والحضور: وهو التقسيم الوارد في التعريف السابق.

ينقسم الضمير _باعتبار البروز والاستتار_ إلى بارز ومستتر:

الضمائر البارزة: هي التي لها صورة في اللفظ، مثل: أنت، والتاء في "أكرمته"، والهاء في

"أسعده"، ونحوها من الضمائر.

^(١) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١)، من أكثر العلماء تصنيفاً للكتب؛ حتى أنها تربو على خمسمائة مؤلف، من مؤلفاته: الإتيقان في علوم القرآن، والأشباه والنظائر، والجامع الصغير، وجمع الهوامع، وغيرها. (انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م، ج ١، ص ٢٥٨).

^(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ)، ج ٢، ص ٣٣٤.

^(٣) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٩٩-١٠٩. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ١٧٥ - ١٧٨. انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠. (القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠ هـ)، ج ١، ص ٨٨-٩٨.

انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق / أطروحة دكتوراة ل: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، د. ط. (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨ هـ)، ص ٥٦٨-٥٧٠.

انظر: عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، النحو الوافي، ط ١٥. (د. م: دار المعارف، د. ت)، ج ١، ص ٢١٧-٢٣٤.

أما الضمائر المستترة: فهي التي لا يكون لها صورة في اللفظ، كالضمير المستتر (أنت) في "قِفْ"، و"قُمْ"، ونحوها من الضمائر المستترة. ثم إنّ هناك تقسيما آخر، يتفرع عن هذا التقسيم، فالضمائر المستترة تنقسم إلى واجبة الاستتار، وجائزة الاستتار.

والضمائر البارزة تنقسم كذلك إلى قسمين:

١. **ضمائر متصلة:** وهي التي لا يفتح بها، ولا تقع بعد "إلا"، بمعنى أنّها لا تستقل بذاتها، وإنّما تتصل بغيرها. مثل: التاء في "أكرمْتُ"، والهاء في "إنّه"، والكاف في "كتابتُكَ"، ونحوها من الضمائر.

وتقسم الضمائر المتصلة _باعتبار محل إعرابها_ إلى أقسام:

- **ما يختص بالرفع:** تاء الفاعل (أكرمْتُ)، وألف الاثنين (اجتهدا)، وواو الجماعة (شربوا)، ونون النسوة (سمعْنَ)، وياء المخاطبة (التزّمي).
- **ما يشترك في النصب والجر:** هاء الغائب (أكرمه ربّه)، وياء المتكلم (سألني مالي)، وكاف المخاطب (هداك ربُّك).

- **ما يشترك في الرفع والنصب والجر:** (نا): قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا﴾ (آل

عمران: ١٩٣).

٢. ضمائر منفصلة: وهي التي يفتح بها، وتقع بعد "إلا"، مثل: أنت، هو، نحن، ونحوها من

الضمائر.

وتقسم الضمائر المنفصلة _ باعتبار محل إعرابها _ إلى قسمين:

• ما يختص بالرفع: ضمائر المتكلم (أنا، نحن)، ضمائر المخاطب (أنت، أنت، أنتما،

أنتم)، وضمائر الغائب (هو، هي، هما، هم، هنّ).

• ما يختص بالنصب: الضمير "إيّا"، وقد يكون للمتكلم، المخاطب، والغائب بحسب

ما يتصل به، فتقول: إيّاي، وإيّاك، وإيّاهم.

وفي هذا المقام أستحضر أبيات ابن مالك^(١) في ألفيته،^(٢) وهي تلخيص لكل ما ذكرته:

٥٤ - فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ... كَ "أَنْتَ"، وَ "هُوَ" سَمَّ بِالضَّمِيرِ

٥٥ - وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ... وَلَا يَلِي "إِلَّا" اخْتِيَارًا أَبَدًا

٥٦ - "كَالْيَاءِ، وَالْكَافِ" مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ) ... وَ "الْيَاءِ، وَهَاءِ" مِنْ (سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ)

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي، المعروف بابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢هـ)، من مؤلفاته: الكافية الشافية، التسهيل وشرحه، الخلاصة _الألفية_ في النحو، لامية الأفعال. (انظر: السيوطي، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ج ١، ص ١١٩).

(٢) ابن مالك، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ)، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط ٤. (د.م: د.ن، ١٤٤٢ هـ)، ص ١١٤-١١٦.

٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ... وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ

٥٨ - لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ "نَا" صَلَحَ ... كَ (اعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْخَ)

٥٩ - "وَأَلِفٌ، وَالْوَاوُ، وَالنُّونُ" لِمَا ... غَابَ وَعَیْرُهُ كَ (قَامَا، وَأَعْلَمَا)

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَ (أَفْعَلْ، أَوَافِقْ، نَعْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ)

٦١ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ "أَنَا"، "هُوَ" ... "وَأَنْتَ"، وَالْقُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

٦٢ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... "إِيَّايَ"، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

المطلب الثاني: عود الضمير، وآراء النحاة فيه.^(١)

اتفق النحاة ابتداءً على أنه لما كان في الضمير معنى الإبهام والغموض كان لابد أن يكون له

مرجع، وأنه لابد أن يعود لاسم ظاهر، سواء كان هذا الاسم مذكورًا أو مفهومًا من السياق، ويعرف

عندهم "بالمفسّر"، "وبمرجع الضمير"، وجعلوا له قواعد تضبطه.

ولا يظهر المفسّر في سياق ضمائر المتكلم والمخاطب؛ فوجودهما وقت الكلام نفسه مفسّر

لهما، أي: التكلّم يفسر ضمير المتكلم، والحضور كذلك وقت المخاطبة مفسّر للضمير المخاطب.

وتظهر الحاجة للمفسّر بيّنة، وواضحة في ضمائر الغائب؛ فلو قال قائل: إنه ذهب.

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥٥ - ٢٧١.

من الذي ذهب؟ هو غير حاضر، ولا مشاهد؛ فيحتاج إلى مفسّر يفسّر هذا الضمير، ولو كان هذا المثال نفسه جوابًا لسؤال: أينَ (محمد)؟ لَعُرِفَ بدهيًّا أنّ الذهاب هو (محمد).

فمحمدٌ في المثال السابق هو (مرجع الضمير الغائب في "إنّه")، وهو المفسّر له.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "لما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفسِّره خلْفًا عما فاتَه من مُقارنةِ المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسّر كما يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعبّرَ عنها بضمير حاضر."^(١)

وقال أبو حيّان^(٢): "والتصريح بلفظ المفسر هو غالبٌ على ضمير الغيبة."^(٣)

إذن الكلام الآن عن (مرجع ضمير الغائب)، والقواعد التي تضبطه، والشروط التي تشترط لكي يفسّر الضمير ويزيل عنه الإبهام والغموض.

ومن الشروط التي تشترط في مفسّر ضمير الغائب:

(١) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط ١. (د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ)، ج ١، ص ١٥٦.

(٢) هو أثير الدين محمد بن يوسف، المعروف بأبي حيّان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ)، من مؤلفاته: البحر المحيط، التذيل والتكميل في شرح التسهيل. (انظر: السيوطي، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٤١).

(٣) أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان (ت ٧٤٥هـ)، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندأوي، ط ١. (دمشق: دار القلم (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: الرياض: دار كنوز إشبيلية، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م)، ج ٢، ص ٢٥٣.

أولاً: لابد أن يكون المفسر متقدماً على الضمير، سابقاً له، مذكوراً قبله، وهذا في غير ضمير الشأن _وسياقي الحديث عن ضمير الشأن_؛ حتى إذا ما ورد الضمير عرف أنه راجع إلى ذلك المفسر المعلوم عند المتلقي سابقاً، وهذا هو الأصل. هل يمكن أن يُخرَج عن هذا الأصل؟ الجواب: نعم، قد يخرج مجازاً لحكم بلاغية فيرجع لتأخر لفظاً ورتبةً، وذكروا صوراً لتأخر المفسر عن الضمير.

جاء في جامع الدروس العربية: "إن كان الضمير للعبية فلا بد له من مرجع يُرجع إليه. فهو إما أن يعود إلى اسم سبقه في اللفظ. وهو الأصل، مثل: (الكتاب أخذته)، وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً، متقدّم عليه رتبةً، أي: بحسب الأصل، مثل: (أخذ كتابه زهير)؛ فالهائِ تعود إلى زهير المتأخر لفظاً، وهو في نيّة التقديم، باعتبار رتبته؛ لأنه فاعل، وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنى لا لفظاً، مثل: (اجتهد يكن خيراً لك)، أي: يكن الاجتهاد خيراً لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من (اجتهد)، وإما أن يعود إلى غير مذكور، لا لفظاً ولا معنى، إن كان سياق الكلام يُعيّنه، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ (هود: ٤٤)، فالضمير يعود إلى سفينة نوح المعلومه من المقام."^(١)

(١) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، ط ٢٨. (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٤ هـ)، ج ١، ص ١٢٥.

ولتوضيح المسألة: التقدم إما أن يكون حقيقياً (لفظاً ورتبةً)، وهذا لا إشكال فيه، ومثاله:

(النباتاتُ تفتّحت أزهارها)، وإما أن يكون معنوياً (رتبةً دون اللفظ)، ومثال ذلك أن تقول:

(ذاكر دروسه الطالبُ)، فالضمير في (دروسه) يرجع إلى (الطالب) الذي تأخر لفظاً عن

الضمير لكنه متقدّم في الرتبة لأنّه فاعل، و(دروسه) مفعول به، والفاعل يتقدم المفعول به.

وكلا الصورتين السابقتين جائزة، يبقى الخلاف في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، مع

اتفاقهم ابتداءً أنّ الأصل في الضمير ألا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا استثناء.

قال ابن هشام: "قلّو قيل في الكلام جاء النذر آل فرعون لكانَ جائزاً، وكذلك لو قيل كما

أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على مُتَقَدِّم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في

عود الضمير والواجب، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة: ١٢٤)، وذلك لأنّه لو

قدم الفاعل هنا فقلّيل ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على مُتَأَخَّر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز." (١)

ذكروا _ استثناء _ صوراً لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، منها: (٢)

الصورة الأولى: الضمير المجرور بلفظ "رَبِّ"، إذا كان الضمير مفرداً مذكراً، بعده نكرة مفسرة

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١. (القاهرة: د.ن، د.ت)، ص ١٨٥.

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥٩.

له، تقول: (رُبُّهُ أَحَا يَعِين عَلَى نَوَائِبِ الدَّهْرِ)، فالهاء في (رُبُّهُ) تعود إلى (أَحَا) المتأخر لفظاً ورتبةً.

الصورة الثانية: فاعل (نعم، وبئس)، إذا كان الضمير مستترًا مفردًا، وبعده نكرة مفسرة له،

تقول: (بئس عملاً التسوّل)، ففاعل بئس ضمير مستتر وجوبًا تقديره "هو" يعود إلى (عملاً)، وهذه

الصورة _حسب رأيي_ فيها نظر، أعني أنه يمكن أن تساق هذه الصورة في هذا السياق في حال

إعراب (التسوّل) بدلًا من الضمير "هو" المستتر، إن قيل هذا فستأتي مسألة أخرى وهي: هل يبدل

الظاهر من المضمر أو لا؟ والذي أراه أنّ (التسوّل) هنا مبتدأ مؤخر، والجملة الفعلية خبر مقدم،

فعلى هذا تقدّم الضمير لفظًا وتأخر رتبةً. ووردت في القرآن مثل هذه الصورة، كقوله تعالى:

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف: ٥)، وهذا نصّ كلام أبي حيان:

"وَالضَّمِيرُ فِي كَبُرَتْ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، بَلْ هُوَ مُضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ عَلَى

مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ." ^(١) وهذا الكلام _حسب نظري_ مبنيّ على أنّ الفعل (كَبُرَ) يعامل معاملة

الفاعلين (نعم، وبئس).

الصورة الثالثة: فاعل الفعلين المتنازعين، تقول: (وقف وتكلم الطالبُ)، فكلُّ من الفعلين

(وقف)، و(تكلم) يحتاج إلى فاعل، فتنازعا في (الطالب)، كلُّ منهما يريد فاعلاً له، وهذا يسمى

^(١) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد

جميل، د. ط. (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ)، ج ٧، ص ١٣٨.

عند النحاة بباب (التنازع في العمل)، وعرفه الشاطبي في المقاصد الشافية:

"أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنها اسم يجوز لكل واحد منهما أن يعمل فيه لتعلقهما به، وطلبهما له من جهة المعنى"^(١).

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في الاسم الظاهر "المتنازع فيه" بعد عاملي التنازع، لمن يكون معمولاً؟ فالبصريون يجعلونه معمولاً للعامل المتأخر لقربه، والكوفيون يجعلونه معمولاً للعامل الأول، ولتطبيق هذا في المثال السابق وتوضيح الخلاف، المثال: (وقف وتكلم الطالب)، فعلى رأي البصريين (الطالب) فاعلٌ للفعل (تكلم)، وفاعل (وقف) ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على (الطالب). أمّا على رأي الكوفيين ف(الطالب) فاعل للفعل (وقف)، وفاعل (تكلم) ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على (الطالب)، فالذي يظهر لي أنّ الصورة متحققة على رأي البصريين؛ لأن الضمير عاد على متأخر لفظاً ورتبة، أما على رأي الكوفيين فالصورة غير متحققة، والله أعلم.^(٢)

أشار ابن مالك في ألفيته إلى هذا الخلاف في مستهل باب التنازع، قال:

(١) الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط ١. (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ)، ج ٣، ص ١٦٧.

(٢) انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٦٧-٢١١. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٦٧.

"إِنَّ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ ... قَبْلُ: فَلِلْوَحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ." (١)

وربطاً بين الموضوعات أقول إنّ ما أتحدث عنه في هذا البحث في مسألة عود الضمير، واختلاف الفقهاء في بعض الفروع الفقهية بناء على ذلك هو من باب التنازع أيضاً، ليس باب التنازع المعروف، وإنما فيه معنى التنازع، فيتنازع في الضمير كلّ ما يحتمل أن يكون مرجعاً له، فلو قال قائل: (دخل عمرو وخالدٌ فأكرمته)، فكلٌّ من خالد وعمرو يتنازعان في الضمير، فأسميه تنازعاً تجوّزاً.

الصورة الرابعة _ وهي آخر صورة أتناولها: ضمير الشأن أو ضمير القصّة (٢)، كان العربي

إذا أراد أن يلفت المستمع ويشدّه إلى ما يريد قوله من كلام هامّ _ سواء كان جملةً اسمية أو فعلية _ استعمل قبل تلك الجملة ضميراً موعلاً في الإبهام، مفتقراً إلى مفسّر بعده، فيظلّ المستمع مترقّباً لما يزيل ذلك الإبهام، متلهفًا لتلك الجملة التي ربّما سبّح في خيالاته محاولاً اكتشافها؛ فالإنسان بطبعه فضوليّ يحبّ الاكتشاف _ أو أنني أزعم ذلك _، فإذا ما أتى المفسّر بعده، _ وهو جملة _ وانكشف الستار عن المعنى المبهم للمستمع، وقعت في نفسه موقعاً عظيماً، وتركت فيه الأثر البالغ، ومثاله قول الله تعالى: "﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾" (الإخلاص: ١)، ووروده في القرآن الكريم كثير (٣)،

(١) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥٠.

(٣) انظر: عزيمة، محمد عبد الخالق (ت ١٤٠٤ هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، د.ط.

جاء في النحو الوافي ما نصّه:

"يسمى: (ضمير الشأن) عند البصريين؛ ويسميه الكوفيون: (الضمير المجهول)؛ لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه .

(وهو ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسره دلالاته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه)، وإنما سمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة، وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: (ضمير القصة)؛ لأنه يشير إلى القصة، أي: المسألة التي سيتناولها الكلام، ويسمى أيضاً: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه.^(١)

إذن تتبين ميزة هذا الضمير في أنّه مبهم ثمّ يفسّر، وبين الإبهام والتفسير مساحة من فضول المستمع، وانتظار دهشة التفسير، فلا بدّ أن يكون المفسّر شيئاً عظيماً، يستحقّ كل ذلك الإبهام.

مثال: يتحدث خالد مع صاحبه محمد عن مصائب الحياة، ونكدها، وضيق عيشها، فيردّ عليه محمد بنبذة فيها مؤاساة: (إنّها جبلت على النكد يا صديقي، والكيس منّا من عمل لما بعد الموت)، فضمير الشأن (الهاء) في "إنّها".

(القاهرة: دار الحديث، د.ت)، ج ٨، ص ٢٤-٢٥.

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٥٢.

قال الزركشي^(١) في البرهان:

"الْمُضْمَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الظَّاهِرِ لَفْظًا أَوْ مَرْتَبَةً أَوْ لَفْظًا وَمَرْتَبَةً وَلَا يَكُونُ قَبْلَ الظَّاهِرِ لَفْظًا وَمَرْتَبَةً إِلَّا فِي أَبْوَابِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَالْقِصَّةِ - كَمَا سَبَقَ - وَبَابِ نِعَمٍ وَبَيْسَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "فَنِعْمَ هِيَ"، "وَسَاءَ مَثَلًا"، وَالضَّمِيرُ فِي رُبُّهُ رَجُلًا، وَبَابِ الْإِعْمَالِ إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ يَطْلُبُ عُمْدَةً، فَمَذْهَبُ سَيِّوِيهِ أَنَّكَ تُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ الرَّيْدَيْنِ)."^(٢)

ثانيًا: أن يتطابق الضمير ومفسره في النوع (التأنيث، والتذكير)، والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، فنقول: (الكتاب قرأته)، و(الكتابان قرأتهما)، و(هذه الكلية تعلمت فيها)،

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: ٧)، ولا يمكن أن تقول: (الكتاب قرأتها).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٤٥-٧٩٤هـ)، عالم أصولي، من مؤلفاته: البحر المحيط، لقطة العجلان، الدباج في توضيح المنهاج، وغيرها. (انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، ط ١٥٠. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م، ج ٦، ص ٦٠).

(٢) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١. (م.د) دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ هـ، ج ٤، ص ٤٢.

المبحث الثاني: أبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين.

تمهيد:

الضمير عند المفسرين والأصوليين لا يختلف عن الضمير عند النحاة، فما ذكرته في المبحث الأول من تعريفٍ بالضمير وأقسامه وعوده ليس مقتصرًا على النحاة، واستكمالًا لما ذكر أفردت مبحثًا لأبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين للربط بين كلام النحاة التنظيري، وإسقاطه على آيات الأحكام من خلال إعمال قواعد المفسرين؛ للوصول إلى الحكم الفقهي في مسألة حكم نجاسة الخنزير.

إنّ قواعد عود الضمير عند المفسرين هي القواعد نفسها عند النحاة، ولأنّ الدراسة تتعلق بآيات الأحكام، والمفسرين أكثر التصاقًا بها من النحاة، خصصتهم بالذكر.

وهذا لا يعني أنّي سأكتفي بإيراد كلام المفسرين في هذا المبحث، بل سأجعل كلام النحاة رافدًا لهم وداعمًا لآرائهم، وتأصيلًا لهم، وإن كان الأصل في المفسر أن يكون عالمًا في اللغة أو على الأقل له حظ وافر منها.

وقبل بدء الحديث عن هذه القاعدة وما يليها من القواعد، لا بدّ أن أشير إلى أن الأصل في رجوع الضمير هو القرينة، فمع وجود القرينة، ووضوح السياق يتلاشى النزاع أصلًا، فلا يرد ذكر القواعد معها، فالخلاف يثار مع عدم وجود قرينة، واحتمال السياق رجوع الضمير إلى أكثر من

مرجع، ففي هذه الحالة يصار إلى القواعد لتضبط رجوع الضمير، فمثلاً لو قال قائل: (تزوَّج محمدُ صفيةً فهنَّأتهُ بهذا الزواج)، فلا يقال هنا بأنَّ الأصل في الضمير الرجوع إلى أقرب مذكور؛ لأنَّ الضمير مذكَّر، والسياق لا يحتمل إلا رجوعه إلى محمد، وهكذا يقالُ في كلِّ ضمير يحكمه سياق واضح، وقرينة بيّنة.

ومن خلال استقرائي وتتبعي، وجدتُ أن الصورتين اللتين يكثر فيهما الخلاف في مرجع الضمير هما: (المعطوفات، والمضاف والمضاف إليه)، ويتصوّر هذا إذا كانت كلُّ المعطوفات تحتمل أن تكون مرجعاً لضمير، أو أن يكون كلُّ من المضاف والمضاف إليه في سياق يحتمل عود الضمير إليه.

مثال المعطوفات: (جاء خالد ومحمد وسعيد فأكرمتُهُ)، فكلُّ واحد منهم يحتمل أن يكون المكرّم، فهنا تظهر فائدة القواعد، ومثال المضاف والمضاف إليه: (رأيتُ أشجار فاكهة التفاح، إنَّها خضراء)، فيحتمل أن يكون المتحدث يريد وصف فاكهة التفاح بأنَّها خضراء، ويحتمل أن يكون مراده وصف الأشجار. وقد وجدت كتاباً قيماً^(١) تناول فيه صاحبه مرجع الضمير الغائب في القرآن كلّهُ، تتبع فيه كل ضمير غائب ورد في القرآن الكريم، مشيراً إلى مرجعه، وفيه كثير من الأمثلة على ما ذكرت.

(١) انظر: صبرة، محمد حسنين، مرجع الضمير في القرآن الكريم، ط٢. (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠١م).

وبعد هذه التوطئة يمكن أن أخلص إلى أمر، وهو: لا يصار إلى القواعد إلا بأمرين: تعدد مرجع الضمير، وعدم وجود قرينة يدل عليها السياق.

المطلب الأول: قاعدة: الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.

هذه القاعدة الأشهر في عود الضمير، وقد وردت بصيغ مختلفة، جلّها يدل على أنّ الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور إلا أن يرد دليل يدل على خلاف ذلك، وهذا واضح، فلو قال قائل: (جاء محمد وسعيد فأكرمته)، فالأصل أنّ المتكلم يقصد سعيداً؛ لأنّه أقرب مذكور.

ذكر الرازي^(١) في تفسيره "مفاتيح الغيب" في غير موضع هذه القاعدة، ومن المواضع: في تفسيره

للآية: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ وَيَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١) "وَأَيْضًا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: حَصَادِهِ يَجِبُ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورَاتِ".^(٢)

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، من مؤلفاته: مفاتيح الغيب، لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، معالم أصول الدين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، وغيرها. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٦، ص ٣١٢).

(٢) الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت ٦٠٦ هـ)، مفاتيح الغيب، ط ٣. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ هـ)، ج ١٣، ص ١٦٤.

وقال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ (البقرة: ١٧٧) "وَالظَّاهِرُ أَنَّ

الضَّمِيرَ فِي حُبِّهِ عَائِدٌ عَلَى الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَمِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَعُودُ عَلَى غَيْرِ الْأَقْرَبِ إِلَّا بِدَلِيلٍ."^(١)

وهذا نصٌّ صريحٌ من أبي حيان على أنَّ من قواعد النحويين أنَّ الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل.

وقال الزركشي: "الْأَصْلُ فِي الضَّمِيرِ عَوْدُهُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَلَنَا أَصْلٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَذُكِرَ بَعْدَهُمَا ضَمِيرٌ، عَادَ إِلَى الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: لَقِيتُ غُلَامَ زَيْدٍ فَأَكْرَمْتُهُ، فَالضَّمِيرُ لِلْغُلَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ (النحل: ١٨)."^(٢) فمعنى كلامه أنَّ الضمير في كلٍّ من (أكرمته) و(تحصوها) عاد إلى المضاف؛ لكونه المحدَّث عنه، فهو يريد أن يشير إلى أن الأصل الذي سار عليه علماء النحو، والمفسرون أنَّ الضمير يعود إلى أقرب مذكور إلا أن يكون بعد مضاف ومضاف إليه، فالأصل عوده إلى المضاف لا المضاف إليه.

وقال السيوطي في سياق حديثه عن الضمير: "الْأَصْلُ عَوْدُهُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَمِنْ

(١) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٩.

ثُمَّ أُخِّرَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ"، لِيَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ لِقُرْبِهِ.^(١)

فالفعل (جعل) له مفعولان في الآية، المفعول الأول هو (شياطين) الإنس والجن، والمفعول الثاني هو (عدوًا)، ولكن في الآية أُخِّرَ المفعول الأول ليعود الضمير في (بعضهم) عليه لقربه.

وإذا أوردت كلام النحاة والمفسرين في إثبات هذا الأصل فسيطول الحديث كثيرًا، والمقام لا يتسع لذلك. وقد يسأل سائل: إذن أين الإشكال إذا كان عندنا هذا الأصل؟ ألا يرفع الخلاف هذا الأصل؟ الجواب: هناك قواعد أخرى في عود الضمير وقد تتنازع هذه القواعد، فلذلك قد نحتاج إلى ترجيح قاعدة على أخرى.

المطلب الثاني: قاعدة: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.^(٢)

الأصل في الضمير أن يعود إلى مذكور، وإذا احتمل العود إلى مقدر، فإعادته إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر، وقد استقر عند النحاة أن عدم التقدير أولى من التقدير.

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٣٧.

(٢) انظر: الحربي، حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير - كلية أصول الدين، ط ٢. (السعودية: دار القاسم، ١٤٢٩ هـ)، ج ٢، ص ٢٢٤.

وممن أشار إلى هذه القاعدة:

أبو حيان بقوله: " ومتى دار الضمير بين أن يعود على شيء لفظاً دون معنى، وأن يعود على شيء لم يذكر، كان أن يعود على شيء لفظاً دون معنى أولى من أن يعود على شيء لم يذكر البتة." ^(١)
فعنده أن يعود الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى غير مذكور.

وقال السمين الحلبي ^(٢): " والضمائر في قوله "أن اقذفه" إلى آخرها عائدة على موسى _عليه السلام_؛ لأنه المحدث عنه." ^(٣)

وقال في موضع آخر مقرراً القاعدة: " إنَّ عَوْدَ الضمير على غير مذكور، بل مدلول عليه بشيءٍ خلاف الأصل " ^(٤).

(١) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٢١.
(٢) هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المشهور بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، من مؤلفاته: الدر المصون، شرح التسهيل. (انظر: السيوطي، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٣٩).
(٣) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، د. ط. (دمشق: دار القلم، د. ت)، ج ٨، ص ٣٤.
(٤) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٤٨.

وكذلك الزمخشري^(١)، والزركشي في البرهان^(٢)، والسيوطي^(٣)، وابن العربي^(٤)،
والشنقيطي^(٥)، وغيرهم^(٦).

وقال محيي الدين درويش^(٧): " ويترجح الرفع إذا لم يكن هناك ما يوجب نصبه، أو

يرجحه، أو يوجب رفعه، نحو: الكتاب قرأته؛ لأنّ عدم التقدير أولى من التقدير." ^(٨)

(١) انظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ)، ج ٤، ص ٦.

هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المعتزلي الحنفي (٤٦٧-٥٣٨هـ)، من مؤلفاته: الكشف، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة. (انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ج ٢٠، ص ١٥١).

(٢) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٩.

(٣) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د. ط. (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج ١، ص ٢٦٣.

(٤) هو القاضي أبو بكر بن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (٤٦٨ - ٥٣ هـ)، من مؤلفاته: أحكام القرآن، المحصول، عارضة الأحوزي في شرح الترمذي، وغيرها. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٣٠). انظر: ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ٣. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ)، ج ٣، ص ١٣٨.

(٥) انظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر (ت ١٣٩٣هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، د. ط. (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ)، ج ٧، ص ١٣٠. هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، مفسر، من علماء موريتانيا، (١٣٢٥ - ١٣٩٣ هـ)، من مؤلفاته: أضواء البيان في تفسير القرآن، ومنع جواز المجاز، آداب البحث والمناظرة، وغيرها. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٥).

(٦) انظر: الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٧) هو محيي الدين أحمد بن مصطفى (١٩٠٨م)، ولد في حمص، شاعر سوري، عمل في الصحافة، له شعر لم يطبع في ديوان، من مؤلفاته: إعراب القرآن وبيانه. (انظر: يعقوب، إميل بديع، معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، ط ١. بيروت: دار صادر، ٢٠٠٤م، ج ٣، ص ١٢٣٠).

(٨) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت ١٤٠٣ هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط ٤. (حمص: دار الإرشاد للشئون الجامعية،

هنا يشير إلى قاعدة عامّة عند النحاة، وهي أنّ عدم التقدير أولى من التقدير؛ ففي

المثال: (الكتابُ قرأته)، أي: أنّه مرفوع بالابتداء على الأصل من حيث عدم التقدير لا أن

يقدر فعلٌ فيقال: إنّ (الكتاب) فاعل لفعل محذوف.

وقد تندرج تحت هذه القاعدة قاعدة أخرى، وهي: "عود الضمير إلى المحدث عنه أولى من

إعادته إلى غيره." (١)

إذن يتبين أنّ هذه القاعدة مقررة عند المفسرين، ويلجؤون إليها عند تعارض القواعد، والذي

ظهر لي من خلال تتبع كلام أبي حيّان في تفسيره أنّه يعوّل على هذه القاعدة كثيراً، وينص على

ذلك، وكذلك غيره من المفسرين وإن لم يصرح أكثرهم بذلك.

وخلاصة هذا كلّهُ أنّ هذه القاعدة من قواعد عود الضمير، ويحتكم إليها في حال التعارض

والترجيح، وأثر ذلك يظهر في الحكم الذي يستنبطه الفقهاء والأصوليون من آيات الأحكام بناء على

الاختلاف في أصل المسألة، وهي: مرجع الضمير.

المطلب الثالث: قاعدة: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.

إذا وردت في سياق واحد ضمائر عدة، وكلها تصلح أن ترجع إلى مرجع واحد؛ فتوحيد

١٤١٥ هـ)، ج ٥، ص ٤٠٤.

(١) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٢١.

مرجعها في هذه الحالة أولى من تفريقها، ويلاحظ أنّ هناك فرقاً بين القاعدة الثالثة مع سابقتها، وهو أنّ القاعدتين الأوليين تتحدثان عن ضمير واحد سبقه أكثر من مذكور، وأمّا القاعدة الثالثة فتتحدث عن تعدد الضمائر مع تعدد المذكورين، مثال ذلك: (أقبل علينا شهر رمضان المبارك بنفحاته، وبركاته، وعطائه، فهل أعددت له العدة؟)، كل الضمائر هنا مرجعها واحد، وهذا يحفظ للكلام رونقه، وعذوبته، ونسقه.

ومثال ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: "﴿أَنۡ أَقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَآقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَأُلْقِهِ الْيَمَّ يُسَالِحِ يَآخُذُهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ﴾" (طه: ٣٩).

جاء في الكشف: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه، وبعضها إلى التابوت: فيه هجئة، لما يؤدي إليه من تنافر النظم؛ فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف، والملقى: هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن." (١)

ذهب الزمخشري إلى ما يحفظ نظم القرآن، وبيانه، وإعجازه، وهو توحيد الضمائر، وهناك من العلماء والمفسرين من ذهب إلى تفريقها في هذا الموضع، (٢) ترجيحاً لقاعدة الأصل في الضمير الرجوع إلى أقرب مذكور، والذي يظهر لي أنّ رأي الزمخشري أقرب للصواب، وأنسب لبلاغة القرآن، ولم

(١) الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، مرجع سابق، ج ٣، ص ٦٣.

(٢) انظر: الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٥ وما بعدها.

يُخرج عن قواعد الضمير عند المفسرين.

ومما يجب أن يلتفت إليه أنّ التقعيد ليس صائبًا دائمًا، فهناك من النحاة من غالى في جانب التقعيد، فردّ قراءات متواترة؛ لأجل أن يوافق تقعيده وتأصيله، ومناسبة ذكر هذا أنّه قد يخرج العالم برأي مخالف لقواعد قررها العلماء؛ لمصلحة أسمى، ومعانٍ أبهى، وهذا إن دل فإنما يدل على الرسوخ في العلم.

إذن هذه القاعدة تتناسب مع إعجاز القرآن، وبديع نظمته، وعدوبة لفظه ونسقه، فرجع الضمائر في السياق الواحد إلى مرجع واحد، هو الأولى والأحسن من تفريقها. وهذه القاعدة لم يقتصر عليها الزمخشري، فهناك من العلماء من أشار إليها، بل واعتمد عليها في الترجيح، منهم:

ابن عطية^(١)، وأبو حيّان^(٢)، والزركشي^(٣)، والسيوطي^(٤)، والشنقيطي^(٥)، وغيرهم.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن عطية بن عبد الله، عالم في التفسير (ت ٥٤٢هـ)، من أشهر مؤلفاته: المحرر الوجيز المعروف بتفسير ابن عطية. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٠٣). ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ج ٥، ص ٨.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٤٣٢.

(٣) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٥.

(٤) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٥) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص ٥١٠.

ليس المراد من ذكر هؤلاء العلماء الحصر، وإنما المراد من ذلك بيان أنّ هذه القاعدة مقررة عند المفسرين والفقهاء، ويلجأ إليها في حال التعارض والترجيح.

وخلاصة الفصل أنّه لا بد للضمير من مرجع، ولا بد لهذا المرجع من شروط يجب أن تتوافر فيه، وقواعد يحتكم إليها في حال عدم وجود القرائن، وعدم وضوح السياق، فإذا تعذرت القرائن نظر إلى القواعد التي قررها النحاة والمفسرون، وهذه القواعد قد تتضافر وتتوافق، وقد تتعارض وتختلف فتحتاج إلى ترجيح.

الفصل الثاني: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير، وأثره في حكم

نجاسة الخنزير عند الإباضية _أنموذجًا_.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير.

المبحث الثاني: أثر الاختلاف في عود الضمير في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية.

الفصل الثاني: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير، وأثره في حكم

نجاسة الخنزير عند الإباضية _أَمْوُذَجًا_.

سيكون الحديث في هذا الفصل تطبيقًا لما جاء ذكره في الفصل الأول، من حيث النظر في أثر الخلاف الذي يتركه الخلاف في قواعد عود الضمير، وبطبيعة الحال هذا الاختلاف إنما نشأ عن تعارض القواعد، وترجيح العلماء لقاعدة على أخرى، ويظهر هذا الأثر واضحًا في مسألة نجاسة الخنزير، وسأذكر رأي الإباضية في هذه المسألة.

المبحث الأول: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير.

من الأمور التي ينبغي الإشارة إليها أنَّ القواعد من المرجحات التي ترجح مرجع الضمير، ولكن قد تتعارض هذه القواعد وقد تتوافق على مرجع واحد، ومن المناسب توضيح معنى التعارض والترجيح.

المطلب الأول: مفهوم التعارض.

الفرع الأول: التعارض لغةً: له معانٍ عدة، منها:

— الظهور، تقول: عرضت لي فكرةً، وعرض لي أمرٌ، أي: ظهر.

جاء في الصحاح: "عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ كَذَا يَعْرِضُ، أَي: ظَهَرَ. وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ أَمْرَ كَذَا، وَعَرَضْتُ

له الشيء، أي: أظهرته له، وأبرزته إليه." (١)

— والمقابلة، جاء في "مقاييس اللغة": "عَارَضْتُ فُلَانًا فِي السَّيْرِ، إِذَا سَرَتْ حِيَالُهُ.

وَعَارَضْتُهُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، إِذَا أَتَيْتَ إِلَيْهِ مِثْلَ مَا أَتَى إِلَيْكَ. وَمِنْهُ اشْتُقَّتِ الْمُعَارَضَةُ. وَهَذَا هُوَ

الْقِيَاسُ، كَأَنَّ عَرَضَ الشَّيْءِ الَّذِي يَفْعَلُهُ مِثْلُ عَرَضِ الشَّيْءِ الَّذِي أَتَاهُ." (٢)

والمقابلة قد تكون على سبيل المساواة والمماثلة كما في المثال السابق، أو على سبيل المدافعة

والممانعة، تقول: اعترضت الشرطة سائقي السيارات طريقهم، أي: منعتهم من مواصلة السير.

الفرع الثاني: التعارض اصطلاحًا:

الذي يظهر أنَّ المعنى الاصطلاحي للتعارض يوافق المعنى الثاني من اللغة، وهو المقابلة.

جاء في "نهاية السؤل شرح منهاج الوصول": "التعارض بين الأمرين هو تقابلهما على وجه

يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه." (٣) وقوله: "التعارض بين الأمرين" شامل، يدخل فيه كل

تعارض، منها: تعارض الأحكام، والأدلة، وغيرها.

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٠٨٢: مادة "ع ر ض"

(٢) ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د. ط. (د. م: دار الفكر، ١٣٩٩هـ)، ج ٤، ص ٢٧٢: مادة "ع ر ض".

(٣) الإسنوي، جمال الدين، أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي (ت ٧٧٢هـ)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ)، ص ٢٥٤.

والأصوليون عندما يذكرون مبحث التعارض والترجيح إنما يقصدون بذلك تعارض الأدلة وترجيحها، فإذا أطلق الترجيح والتعارض دون تقييد، فإنما يريدون ذلك، والله أعلم.

المطلب الثاني: مفهوم الترجيح.

الفرع الأول: مفهوم الترجيح لغةً.

الترجيح مأخوذ من رجح، ويأتي بمعنى زيادة الوزن والثقل، جاء في "الصحاح": "رَجَحَ المِيزَانُ يَرْجَحُ وَيَرْجُحُ ويرجُحُ، رُجْحَانًا، أي مَالَ. وَأَرْجَحْتُ لِفُلَانٍ، وَرَجَّحْتُ تَرْجِيحًا، إِذَا أُعْطِيَتْهُ رَاجِحًا." (١)

وجاء في "لسان العرب": "الرَّاجِحُ: الوَازِنُ، وَرَجَحَ الشَّيْءَ يَبْدِيهِ: رَزَنَهُ وَنَظَرَ مَا ثَقُلَهُ. وَأَرْجَحَ المِيزَانُ أَي أَثْقَلَهُ حَتَّى مَالَ." (٢)

فالملاحظ أنّ الترجيح بمعناه اللغوي، إثقال الشيء، وزيادة وزنه حسّيًا، وتغليبه على غيره، فعند قولنا: الميزان رجح، أي: ثقل فمال. والمعنى الاصطلاحي لا يبعد عن هذا المعنى إلا أنّه استخدم مجازًا في الأمور المعنوية، تقول: هذا القول أرجح من ذلك القول.

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦٤: مادة "ر ج ح"

(٢) ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣. (بيروت: دار صادر، د.ت)، ج ٤، ص ٤٤٥.

والخلاصة أنّ الترجيح مفاضلة بين الأشياء، سواء كانت حسية أو معنوية.

الفرع الثاني: مفهوم الترجيح اصطلاحاً.

الترجيح عند الأصوليين _ كما عرّفه الرّازي_: "تقوية أحد الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر." ^(١) وعرّفه الزركشي: "هُوَ تَقْوِيَةُ إِحْدَى الْإِمَارَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى بِمَا لَيْسَ ظَاهِرًا، مَأْخُودٌ مِنْ رُجْحَانِ الْمِيزَانِ، وَفَائِدَةُ الْقَيْدِ الْأَخِيرِ أَنَّ الْقُوَّةَ لَوْ كَانَتْ ظَاهِرَةً لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّرْجِيحِ" ^(٢). بعد سوق هذين التعريفين يتبين معنى الترجيح جلياً واضحاً، وتعريف الزركشي أيسر للفهم، وأقرب للنفس، وهو تعريف جامع مانع، شامل؛ لأنّه ذكر قيد بما "ليس ظاهراً".

إنّ الترجيح مصطلح عام، يشمل كلّ ما يمكن أن يكون مرجّحاً، أي أداةً للترجيح؛ فلذلك كانت هناك مرجحات تعارف عليها أصحاب كلّ فن، يرجعون إليها في حال التعارض، ومن جملة المرجّحات التي لجأ إليها النحاة، والمفسرون، وأهل اللغة، في ضبط الاختلاف في مسألة عود الضمير قواعدُ ترجيحية في عود الضمير، ولكنّ القواعد نفسها قد تتعارض وتتضارب، وفي هذه الحالة لا يمكن للعالم إلّا أن يرجّح قاعدة على أخرى حسب غلبة ظنّه، وسعة علمه، وما يظهر له من معان

^(١) الرّازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت ٦٠٦هـ)، **المحصل**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط ٣. (د.م، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ)، ج ٥، ص ٣٩٧.

^(٢) الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ط ١. (د.م، دار الكنتي، ١٤١٤هـ)، ج ٨، ص ١٤٥.

مرجحة في السياق.

ومفهوم التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير: يعني أن يحتمل السياق إعمال أكثر

من قاعدة اختلفت في المرجع في سياق واحد فهنا يصار إلى الترجيح.

قد يسأل سائل: هل يمكن للمرجحات أن تتعارض؟ الجواب: نعم، يمكن أن تتعارض،

فيصار في هذه الحالة إلى غلبة ظن المجتهد في العمل بالمرجح الذي يراه أقرب إلى المراد.

قال الزركشي: "وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّرَاجِيحَ كَثِيرَةٌ، وَمَنَاطُهَا مَا كَانَ إِفَادَتُهُ لِلظَّنِّ أَكْثَرَ فَهُوَ الْأَرْجَحُ.

وَقَدْ تَتَعَارَضُ هَذِهِ الْمُرْجَحَاتُ، كَمَا فِي كَثَرَةِ الرُّوَاةِ وَقُوَّةِ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهِ، فَيَعْتَمِدُ الْمُجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ مَا

غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ." (١)

وقال الشنقيطي: " والمرجحات يرجح بعضها على بعض، وضابط ذلك عند الأصوليين هو

قوة الظن." (٢)

ولهذا كثر الخلاف في مرجع الضمير الغائب في القرآن الكريم؛ لأن القواعد والمرجحات التي

وضعها النحاة والمفسرون نفسها في مرجع الضمير قد تعارضت، ومن ثمرات هذا الخلاف، خلاف

العلماء الفقهي في بعض الفروع الفقهية المنبني على خلافهم في مرجع الضمير.

(١) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٨١.

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مرجع سابق، ج ٥، ص ٤٠٢.

المبحث الثاني: أثر الاختلاف في عود الضمير في حكم نجاسة الخنزير

عند الإباضية.

بعد معرفة معنى التعارض والترجيح في المبحث السابق من حيث التنظير، يأتي تطبيقه في

هذا المبحث من خلال إسقاط ذلك على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى

طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ

لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ (الأنعام: ١٤٥)

للوصول إلى حكم فقهي في مسألة نجاسة الخنزير، ومعرفة آراء الفقهاء الإباضية في المسألة.

المطلب الأول: الاختلاف في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية.^(١)

من التطبيقات الفقهية التي وقع فيها الخلاف بسبب الاختلاف في عود الضمير هي مسألة

حكم نجاسة الخنزير، والاختلاف إنما نشأ بسبب التعارض بين ثلاث قواعد، قاعدة: الأصل في

الضمير عوده إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه، وقاعدة: إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى

من إعادته إلى غيره. وقاعدة: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدّر.

(١) أردت من هذا المبحث التمثيل بتطبيق فقهي عند الإباضية لمسألة عود الضمير، ولم أرد من ذلك إلا الالتفات إلى الأثر الفقهي؛ لا تفصيل المسألة، وحصر الأقوال.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ

أَصْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ (الأنعام: ١٤٥)، فمحل خلافهم في

مرجع الضمير ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾، والرجس في اللغة: النجس والقدّر^(١)، وفي مرجع الضمير ثلاثة

أقوال:

القول الأول: أنّ الضمير عائد إلى "لحم"، ووجهه أنّه إذا كان في الكلام مضاف ومضاف

إليه عاد الضمير إلى المضاف؛ لأنّه المحدث عنه استناداً إلى قاعدة: إعادة الضمير إلى المحدث عنه

أولى من إعادته إلى غيره. ومن ذهب إلى هذا القول: أبو حيّان،^(٢) والسمين الحلبي^(٣)، والغلاييني^(٤).

وهذا نصّ أبي حيّان: " وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي فَإِنَّهُ عَائِدٌ عَلَى لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَرَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ

حَزْمٍ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَإِذَا احْتَمَلَ الضَّمِيرُ الْعَوْدَ عَلَى شَيْئَيْنِ كَانَ عَوْدُهُ عَلَى

الْأَقْرَبِ أَرْجَحَ، وَعُورِضَ بِأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ اللَّحْمُ، وَجَاءَ ذِكْرُ الْخِنْزِيرِ عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ

لَا أَنَّهُ هُوَ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ الْمَعْطُوفُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: ذَكَرَ اللَّحْمُ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ أَعْظَمُ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ

(١) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مرجع سابق، ج ٣، ص ٩٣٣.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحیط، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٧٤.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدرر المصنوع في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج ٥، ص ٢٠٠.

(٤) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ج ١، ص ١٢٥.

مِنَ الْخَنزِيرِ وَإِنْ كَانَ سَائِرُهُ مُشَارِكًا لَهُ فِي التَّحْرِيمِ بِالتَّنْصِصِ عَلَى الْعِلَّةِ مِنْ كَوْنِهِ رَجَسًا أَوْ لِإِطْلَاقِ
الْأَكْثَرِ عَلَى كُلِّهِ أَوْ الْأَصْلُ عَلَى التَّابِعِ لِأَنَّ الشَّحْمَ وَغَيْرَهُ تَابِعٌ لِلْحَمِّ." (١)

وحجته واضحة وبينة، ويؤيد قوله القاعدة التي قررها النحاة "إعادة الضمير إلى المحدث
عنه أولى من إعادته إلى غيره"، والظاهر أن القائلين بأن الضمير عائد إلى اللحم انقسموا إلى فريقين:
الفريق الأول: اكتفى بالظاهر، فقال: إنَّ النصَّ خاص بتحريم اللحم دون غيره من أجزاء
الخنزير، بدليل: "فإنَّه رجس"؛ وهذا مؤذن بالعلية، فالكلام عن اللحم، ولم يتطرق إلى غير اللحم. (٢)
الفريق الثاني: قال: وإن كان الضمير راجعاً إلى اللحم في الآية، إلا أنَّ عوده على اللحم لا
يعني أنَّ ما عدا اللحم من أجزاء الخنزير مباح؛ وإنما جاء ذكر اللحم من باب أنَّ الانتفاع غالباً يكون
متعلّقاً به. وممن ذهب إلى هذا القول من الإباضية: السالمي (٣) في أحد قوليه، (٤) وأبو نيهان في

(١) أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٧٤.

(٢) هذا تخريج مٓي، ولا أستبعد أنَّ هناك قائلًا به.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم، المعروف بنور الدين السالمي (١٢٨٤-١٣٣٢هـ)، ولد بالحوقين، له مؤلفات كثيرة مفيدة، من مؤلفاته: معارج الآمال على مدارج الكمال، تلقين الصبيان ما يلزم الإنسان، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، رسالة في نجاسة الدم المسفوح، وغيرها. (انظر: السعدي، فهد بن علي بن هاشل، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، ط ١. مسقط: مكتبة الجيل الواعد، ١٤٢٨هـ، ج ٢، ص ٢٥١).

(٤) انظر: السالمي، نور الدين، عبد الله بن حميد، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، تحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز، وآخرون، د.ط. (سلطنة عمان - بدبد: مكتبة الإمام السالمي، ٢٠١٠م)، ج ٢، ص ٣١٨.

تأصيله. (١)

القول الثاني: أنّ الضمير عائد إلى الخنزير لا إلى اللحم؛ لأنّ الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور إلا إذا دلّ دليل بخلافه، وهنا لا دليل يدل على خلاف ذلك، فيحتكم إلى الأصل وهو أقرب مذكور. **ومن ذهب إلى هذا القول:** ابن حزم^(٢)، ومن وافقه^(٣).

فقد قال ابن حزم: " والضمير في لغة العرب راجع إلى أقرب مذكور، وقد أفردنا لذلك بابا في

(١) انظر: الخروصي، أبو نبهان، جاعد بن خميس، إيضاح البيان فيما يحل ويحرم من الحيوان، تحقيق: سعيد بن مصبح الغربي، وحمد بن خميس الصبيحي، ط ٢. (سلطنة عمان: ذاكرة عمان، ١٤٣٨هـ)، ص ١٩٧.

هو أبو نبهان جاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الخروصي، المعروف بالشيخ الرئيس (١١٤٧ - ١٢٣٧هـ)، من مؤلفاته: كتاب المساجد، وكتاب الطهارات، ومقاليد التنزيل لإدراك حقائقه بالتأويل، وشرح قصيدة حياة المهج، وإيضاح البيان فيما يحل ويحرم من الحيوان، وغيرها. (انظر: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٢).

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)، من مؤلفاته: المحلّى، والإحكام في أصول الأحكام، وجمهرة الأنساب، وغيرها. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٥٤).

(٣) انظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر (ت ٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، د. ط. (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د. ت)، ج ٧، ص ٢٩٩.

كتابنا هذا"^(١) ومن ذهب إلى هذا القول من الإباضية: ابن بركة،^(٢) والكندي،^(٣) والشماعي،^(٤)

(١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، د. ط. (د. م: دار الآفاق الجديدة، د. ت)، ج ٧، ص ٩٤.

(٢) انظر: ابن بركة، أبو محمد، عبد الله بن محمد البهلوي، كتاب الجامع، تحقيق: مصطفى بن صالح باجو، د. ط. (سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة، د. ت)، ج ١، ص ٢٣٨، ص ٦٠٧، ص ٦٢٥.

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة السليمي البهلوي (و: ٢٩٦ - ٣٠٠ هـ / ت: ٣٤٢ - ٣٥٥ هـ)، من مؤلفاته: كتاب الجامع، وكتاب التعارف، وشرح جامع ابن جعفر، وغيرها. (انظر: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩١).

(٣) انظر: الكندي، أبو بكر، أحمد بن عبد الله، المصنّف، تحقيق: مصطفى بن صالح باجو، ط ١. (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٣٧ هـ)، ج ٣، ص ٥٢٢.

هو أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى بن سليمان الكندي النزوي (ت: ٥٥٧ هـ)، من مؤلفاته: كتاب المصنّف، والتسهيل في الفرائض، والجواهر المقتصر، وغيرها. (انظر: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٧).

(٤) انظر: الشماخي، عامر بن علي، كتاب الإيضاح، تحقيق: د. ت، ط ٦. (سلطنة عمان: مكتبة مسقط، ١٤٣٥ هـ)، ج ١، ص ٣٤٠.

هو أبو ساكن عامر بن علي بن عامر ابن يثغافو الشماخي (ت: ٧٩٢ هـ)، من جبل نفوسة بليبيا، من مؤلفاته: كتاب الإيضاح، وقصيدة في الأزمنة، وكتاب في العقيدة _ ألفه لنوح بن حازم_. (انظر: باجو مصطفى وآخرون، معجم أعلام الإباضية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٤٠).

والجيطالي^(١)، والشقصي^(٢)، وصحّح القطب^(٣).

القول الثالث: أنّ الضمير عائد إلى جميع المذكور في الآية من المحرّمات، وقد حسّنه السالمي

من الإباضيّة، ومن غير الإباضية ابن عاشور^(٤)، قال السالمي: "وقد ذكرت في بعض الرسائل: أنّ

(١) انظر: الجيطالي، أبو طاهر، إسماعيل بن موسى، قواعد الإسلام، تحقيق: أحمد بن صالح الشيخ أحمد، ط ٥. (سلطنة عمان: مكتبة الضامري، ١٤٣٦هـ)، ج ١، ص ٢٠٠.

هو أبو طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي (ت: ٧٥٠ هـ)، ولد بجبل نفوسة، لقّب بـ "فيلسوف الإسلام"، من مؤلفاته: قناطر الخيرات، والحج والمناسك، وقواعد الإسلام، وغيرها. (انظر: باجو مصطفى وآخرون، معجم أعلام الإباضية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٧).

(٢) انظر: الشقصي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ط ١. (سلطنة عمان: مكتبة مسقط، ١٤٢٧هـ)، ج ٢، ص ٣٧١.

هو خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الشقصي (تقدّر ولادته بين ٩٨٠-٩٩٠ هـ)، من مؤلفاته: منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، منهج المريدين - وهو اختصار لمنهج الطالبين -، ومقدمة لكتاب خزانة الأخيار في بيع الخيار، وغيرها. (انظر: السعدي، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، مرجع سابق، ج ١، ص ٢٠٢).

(٣) انظر: أطفيش، محمد بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، ط ٣. (جدة: مكتبة الإرشاد، ١٤٠٥هـ)، ج ١، ص ٤١٩. انظر: أطفيش، محمد بن يوسف، كشف الكرب في ترتيب أجوبة الإمام القطب، تحقيق: محمد علي الصليبي، ط ١. (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٦هـ)، ج ٢، ص ٦.

هو أحمد بن يوسف بن عيسى بن صالح أطفيش (١٢٣٧-١٣٣٢هـ)، المعروف بقطب الأئمة، ولد بغرداية، له مؤلفاته كثيرة، من مؤلفاته: هيان الزاد إلى دار المعاد، تيسير التفسير، داعي العمل ليوم الأمل، كتاب شرح النيل وشفاء العليل، جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل، وغيرها. (انظر: باجو مصطفى بن صالح وآخرون، معجم أعلام الإباضية، ط ١. د.ت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ج ٢، ص ٤٠١).

(٤) انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر (ت: ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، د.ت، د.ط. (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ). هو محمد الطاهر بن عاشور، ولد بتونس، كان رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة، عيّن شيخاً للإسلام للمذهب المالكي عام ١٩٢٣ هـ، من مؤلفاته: تفسير التحرير والتنوير، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وموجز البلاغة، وغيرها. (انظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٧، ص ١٧٤).

الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ وَرَجِسٌ﴾ (الأنعام: ١٤٥) عائد إلى جميع المذكور من الآية من الميتة، والدّم المسفوح، ولحم الخنزير، وجعلت ذلك دليلاً على نجاسة الجميع، وهو وجه حسن وإن أهمله المفسرون، والله أعلم.^(١)

المطلب الثاني: رأي الباحث

عند النظر المتجرد إلى الأقوال وأدلتها يجد الباحث أنّ القول بعود الضمير إلى اللحم، هو القول الأقرب للصواب، والموافق لقواعد عود الضمير التي قررها النحاة؛ فقد صرحوا بأنّ الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور إلا إذا كان مضافاً ومضافاً إليه؛ فإنّه يعود إلى المضاف؛ لأنّه المحدث عنه.^(٢)

ثمّ إنّ القول بأنّ الضمير عائد إلى اللحم لا يعني أنّ ما عدا اللحم غير نجس، وإنّما جاء ذكر اللحم خاصّاً؛ لأنه محل الانتفاع الغالب.

ولو قلنا بأنّ اللحم هو النجس فما خالط اللحم يأخذ حكمه في النجاسة أيضاً، كالجلد، والعظم، والغضاريف، ونحوها.

(١) انظر: السالمي، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٠.
(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحیط، مرجع سابق، ج ٤، ص ٦٧٤. انظر: الزركشي، البحر المحیط في أصول الفقه، مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٣٥. انظر: الإسنوي، جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢ هـ)، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة، تحقيق: د. محمد حسن عواد، ط ١. (عمّان: دار عمار، ١٤٠٥ هـ)، ص ٢٠٢.

وخلاصة المسألة: إنّ القدر المتفق على نجاسته من الخنزير في الآية عند جميع العلماء والفقهاء

هو اللحم، يبقى محل الخلاف في غير اللحم، أهو نجس أم غير نجس؟

فمن قال بأنّ الضمير عائد إلى الخنزير، قال: بأنّ الخنزير كلّ نجس، وحسبه بالآية دليلاً. ومن

قال بأنّ الضمير عائد إلى اللحم، قال بأنّ الآية ليس فيها دليل على نجاسة غير اللحم، إلّا أنهم

يثبتون نجاسة الخنزير بأدلة أخرى كالإجماع^(١).

فيتبين بعد عرض المسألة أنّ المال واحد، وهو نجاسة الخنزير، وهذا هو قول فقهاء المذهب

الإباضي^(٢).

قال السلمي في معارج الآمال: "والحقّ الذي عليه أصحابنا والجماهير من غيرنا الحكم عليه

بالنجاسة، ولو لم يكن لنا دليل على ذلك إلّا الإجماع لكفى".^(٣)

إذن أين تظهر ثمرة الخلاف؟ الجواب: تظهر ثمرة الخلاف في حال عدم ثبوت دليل غير هذه

الآية، فعندها تظهر ثمرة الخلاف، والله أعلم.

(١) وجدتُ جملةً من الفقهاء يحكي الإجماع على نجاسة الخنزير نقلاً عن ابن المنذر، وفي الحقيقة _بعد بحثي في كتب ابن المنذر_

لم أقف على نصّ ابن المنذر الذي يحكي فيه الإجماع، والله أعلم.

(٢) انظر: السلمي، معارج الآمال على مدارج الكمال، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢١.

(٣) المرجع نفسه.

الخاتمة:

وبعد أن منّ الله عليّ، ويسّر لي هذا التطواف في هذه الروضة الغناء، روضة من رياض الفقه واللغة، أقف _هنا_ تحت شجرة الختام؛ لأقطف منها خلاصة البحث، وأضعها في نقاط:

١. لا بدّ لكل ضمير غائب مفسّر يفسّره، وهذا المفسّر يسمى: "مرجع الضمير"، وله أحكام، وضوابط، وشروط.

٢. الأصل في مرجع الضمير أن يتقدم على الضمير سواء كان التقدم لفظاً ورتبة، أو رتبة دون اللفظ، ولا يجوز أن يتأخر عنه إلا استثناءً كما في ضمير الشأن، والصور الأخرى.

٣. أبرز قواعد عود الضمير التي ذكرت في البحث: الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور، إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى غيره، إعادة الضمير إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره، توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.

٤. قد تتوافق قواعد عود الضمير على مرجع واحد، وهذا لا إشكال فيه، وقد تتعارض القواعد في المرجع؛ فيصار إلى الترجيح، وهنا تتباين الآراء.

٥. من أهم أسباب الخلاف الفقهي في بعض الفروع الفقهية الاختلاف في مرجع الضمير في الأدلة الشرعية (القرآن، والسنة النبوية)، كمسألة حكم نجاسة الخنزير، وحكم مس المصحف لغير المتوضئ، وغيرها من المسائل.

أهمّ نتائج البحث:

١. هناك ارتباط وثيق بين النحو والفقه، نشأ عن هذا الارتباط الاختلاف في بعض الفروع الفقهية بسبب الاختلاف في بعض القواعد والقضايا النحوية.
٢. الاختلاف في عود الضمير له أثر واضح في الاختلاف في بعض الفروع الفقهية، كحكم نجاسة الخنزير.
٣. الضمير لا يعود دائماً إلى أقرب مذكور _ كما هو شائع _.
٤. يرجع في الترجيح عند تعارض قواعد الضمير إلى غلبة ظنّ المجتهد.
٥. يرى الإباضية نجاسة الخنزير.

أهم التوصيات:

من أهم التوصيات التي أوصي بها أن تتبع التطبيقات الفقهية المتفرعة عن الاختلاف في مرجع الضمير سواء من القرآن أو من السنّة، وتدرس في بحث كافٍ _رسالة ماجستير أو دكتوراة_ يوفي حقّها من التفصيل، وإن كانت الرسالة في الفقه المقارن فحسن، والله ولي التوفيق.

فهرس الأعلام:

م	العلم	رقم الصفحة
١	ابن العربي	٣٥
٢	ابن بركة	٥٠
٣	ابن حزم	٤٩ , ٤٧
٤	ابن عاشور	٥١
٥	ابن عطية	٣٨
٦	ابن مالك	٢٥ , ١٩
٧	ابن هشام	٢٣ , ١٦
٨	أبو حيّان	٢١ , ٢٤ , ٣٢ , ٣٤ , ٣٦ , ٣٨ , ٤٧
٩	أبو نبهان	٤٩
١٠	الجيطالي	٥١
١١	الرازي	٣١

٤٤	الرازى	١٢
٣٨ , ٣٥ , ٣٢ , ٢٨ ٤٥ , ٤٤	الزركشى	١٣
٣٨ , ٣٧ , ٣٥	الزخشرى	١٤
٥٣ , ٥١ , ٤٨	السالى	١٥
٤٧ , ٣٤	السمن الحلبى	١٦
٣٨ , ٣٥ , ٣٢	السيوطى	١٧
٥١	الشقصى	١٨
٤٥ , ٣٨ , ٣٥	الشنقيطى	١٩
٤٧	الغلاينى	٢٠
٥١	القطب	٢١
٣٥	محبى الدين درويش	٢٢

فهرس الآيات:

(مرتب حسب السور وتسلسل الآيات)

م	الآية	رقم الآية	الصفحة
٠١	﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	(البقرة: ١٢٤)	٢٢
٠٢	﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا﴾	(آل عمران: ١٧٣)	١٧
٠٣	﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾	(المائدة: ٩٦)	٥
٠٤	﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	(الأنعام: ١٤١)	٣١
٠٥	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَائِعٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾	(الأنعام: ١٤٥)	٤٤ ، ٤٩

		مَيِّتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ❦	
٢١	(هود: ٤٤)	﴿وَأَمْسَوْتَ عَلَى الْجُودِيِّ﴾.	٠٦
٣١	(النحل: ١٨)	﴿وَأَنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ❦	٠٧
٢	(النحل: ٨٩)	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾	٠٨
٢٣	(الكهف: ٥)	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾	٠٩

٢	(فصلت: ٤٢)	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ^{بِ}تَنْزِيلٍ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾	١٠.
٥	(الواقعة: ٧٩)	﴿لَا يَمَسُّهُ الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾﴾	١١.
٢٦	(الإخلاص: (١)	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾	١٢.

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن بركة، أبو محمد، عبد الله بن محمد البهلوي، كتاب الجامع، تحقيق: مصطفى بن صالح باجو. د.ط. سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة، د.ت
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر. د.ط. د.م: دار الآفاق الجديدة، د.ت
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، د.ت، د.ط. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ هـ
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. ط٢٠. القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠ هـ
- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق:

عبد السلام محمد هارون. د.ط. د.م: دار الفكر، ١٣٩٩هـ

— ابن مالك، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد

المحسن بن محمد القاسم. ط٤. د.م: د.ن، ١٤٤٢ هـ

— ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن

السيد، ومحمد بدوي المختون. ط١. د.م: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ

— ابن المبرد، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي، الدر النقي في شرح ألفاظ

الخرقي، تحقيق: رضوان مختار بن غريبة. ط١. جدة: دار المجتمع للنشر والتوزيع، ١٤١١ هـ

— ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، لسان العرب. ط٣. بيروت: دار

صادر، د.ت

— ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. د.ط. د.م: دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع، د.ت

— ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، شرح شذور

الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر. د.ط. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع،

د.ت

– ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ١١.

القاهرة: د.ن، د.ت

– أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق:

صدقي محمد جميل. د.ط. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ

– أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب

التسهيل، تحقيق: حسن هندراوي. ط ١. دمشق: دار القلم (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء:

الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م

– الأزدي، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط ١.

بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م

– الإسنوي، جمال الدين، أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي، نهاية السؤل شرح منهاج

الوصول. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ

– الإسنوي، جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول

النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق: د. محمد حسن عواد. ط ١. عمّان: دار عمار، ١٤٠٥ هـ

– أطفيش، احمد بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل. ط ٣. جدة: مكتبة الإرشاد،

١٤٠٥ هـ

— باجو مصطفى بن صالح وآخرون، معجم أعلام الإباضية. ط ١. د.ت: دار الغرب الإسلامي،

١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

— البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، نظم الدرر في تناسب الآيات

والسور. د.ط. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت

— الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق: ضبطه وصححه

جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ

— الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد

الغفور عطار. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م

— الجيظالي، أبو طاهر، إسماعيل بن موسى، قواعد الإسلام، تحقيق: أحمد بن صالح الشيخ أحمد.

ط ٥. سلطنة عمان: مكتبة الضامري، ١٤٣٦هـ

— الحربي، حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، رسالة

ماجستير، كلية أصول الدين. ط ٢. السعودية: دار القاسم، ١٤٢٩ هـ

— الخروصي، أبو نبهان، جاعد بن خميس، إيضاح البيان فيما يحل ويحرم من الحيوان، تحقيق:

سعيد بن مصبح الغريبي، وحمد بن خميس الصبيحي. ط ٢. سلطنة عمان: ذاكرة عمان، ١٤٣٨هـ

— درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، ط ٤. حمص: دار الإرشاد للشئون

الجامعية، ١٤١٥ هـ

— الدميري، أبو البقاء، محمد بن موسى بن عيسى (ت ٨٠٨ هـ)، حياة الحيوان الكبرى، ط ٢.

بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ

— الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، شعيب الأرناؤوط وآخرون.

ط ٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٥ هـ/٢٠١٤ م

— الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، المحصول، تحقيق: طه

جابر فياض العلواني. ط ٣. د.م، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ

— الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب. ط ٣.

بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ هـ

— الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيئويه، تحقيق/ أطروحة دكتوراة ل: سيف بن

عبد الرحمن بن ناصر العريفي. د.ط. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨ هـ

— الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من

المختصين. د.ط. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب، ٢٠٠١ م

— الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ١. د.م: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ هـ

— الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، ط ١. د.م:

دار الكتي، ١٤١٤ هـ

— الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام. ط ١٥. بيروت: دار العلم للملايين،

٢٠٠٢/٥ م

— الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،

ط ٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ

— السالمي، نور الدين، عبد الله بن حميد، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر

الخصال، تحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز، وآخرون. د.ط. سلطنة عمان _ بدبد: مكتبة

الإمام السالمي، ٢٠١٠ م

— السعدي، فهد بن علي بن هاشل، معجم الفقهاء الإباضية (قسم المشرق)، ط ١. مسقط:

مكتبة الجيل الواعد، ١٤٢٨ هـ

— السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم

الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. د.ط. دمشق: دار القلم، د.ت

— السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم. د.ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ

— السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة**،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

— السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣٠ هـ/

٢٠٠٩م

— السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق:

عبد الحميد هنداوي. د.ط. مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت

— الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (شرح

ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون. ط ١. مكة المكرمة: معهد

البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

— الشقصي، خميس بن سعيد، **منهج الطالبين وبلاغ الراغبين**. ط ١. سلطنة عمان: مكتبة

مسقط، ١٤٢٧هـ

— الشماخي، عامر بن علي، **كتاب الإيضاح**، تحقيق: د.ت. ط ٦. سلطنة عمان: مكتبة مسقط،

١٤٣٥هـ

— الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، **أضواء البيان في إيضاح القرآن**

بالقرآن. د.ط. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ

— صبرة، محمد حسنين، مرجع الضمير في القرآن الكريم، ط ٢. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠١ م

— عباس حسن، النحو الوافي، ط ١٥. د.م: دار المعارف، د.ت

— عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر.

د.ط. القاهرة: دار الحديث، د.ت

— الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية. ط ٢٨. بيروت: المكتبة العصرية،

١٤١٤ هـ

— الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري.

ط ٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤ هـ

— الكندي، أبو بكر، أحمد بن عبد الله، المصنّف، تحقيق: مصطفى بن صالح باجو. ط ١. سلطنة

عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٣٧ هـ

— المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، التوقيف

على مهمات التعاريف. ط ١. القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

— النامي، عمرو خليفة، دراسات عن الإباضية، تحقيق: محمد صالح ناصر، ومصطفى باجو،

د.ط. مسقط: مطابع النهضة، د.ت

فهرس الموضوعات

الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
التعهد	ج
ملخص البحث	د
المقدمة:	١
تمهيد:	١٠
الفصل الأول: الضمير وقواعد عوده عند النحاة والمفسرين	١٤
المبحث الأول: الضمير عند النحاة	١٥
المطلب الأول: تعريف الضمير، وأنواعه وأقسامه	١٥
المطلب الثاني: عود الضمير، وآراء النحاة فيه	٢٠
المبحث الثاني: أبرز قواعد عود الضمير عند المفسرين	٢٩
المطلب الثاني: قاعدة: إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر	٣٣

المطلب الثالث: قاعدة: توحيد مرجع الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها.

٣٦

الفصل الثاني: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير، وأثره في حكم نجاسة الخنزير

عند الإباضية _أتموذجًا_. ٤١

المبحث الأول: التعارض والترجيح في قواعد عود الضمير. ٤١

المطلب الأول: مفهوم التعارض ٤١

الفرع الثاني: التعارض اصطلاحًا: ٤٢

المطلب الثاني: مفهوم الترجيح ٤٣

الفرع الأول: مفهوم الترجيح لغةً. ٤٣

الفرع الثاني: مفهوم الترجيح اصطلاحًا. ٤٤

المبحث الثاني: أثر الاختلاف في عود الضمير في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية.

٤٦

المطلب الأول: الاختلاف في حكم نجاسة الخنزير عند الإباضية. ٤٦

المطلب الثاني: رأي الباحث ٥٢

الخاتمة:..... ٥٤

أهمّ نتائج البحث:..... ٥٥

فهرس الآيات:..... ٥٨

فهرس الموضوعات:..... ٦٩